

## عاجل

# تضييع الوقت في اللجان المشتركة

فانت الحاج

اليوم، سينزل النواب إلى جلسة اللجان النيابية المشتركة لاستكمال مناقشة سلسلة الرتب والرواتب. سيسمعون النظريات والهواجس عينها بالنسبة إلى الجداول والأرقام وكلفة المشروع وإيراداته الضريبية. البند الجديد على جدول أعمال المناقشات سيكون مطلب إعداد سلسلة خاصة بالعسكريين ومستقلة عن سلسلة موظفي القطاع العام، ما قد يفجر النقاش، وخصوصاً

أن الطرح لم يحظ بأي توافق، أو بالحد الأدنى لم يجر أي اتصال أو لقاء بين الأطراف السياسية بهذا الشأن منذ إحالة السلسلة على اللجان في بداية الشهر الجاري. بالنسبة إلى الحزب التقدمي الاشتراكي، السلسلة المستقلة ليست مزحة، وهناك فرق كبير بين فصل السلاسل وبين إجراء تحسينات على الرواتب ضمن السلسلة الواحدة. ليس في حوزة النائب هنري الحلو الذي يمثل جبهة النضال الوطني في النقاشات أي مستندات بشأن

جلسة اليوم «ما عندي جواب شو الوضع بكرة، لم يتصل أحد بنا منذ تأجيل الجلسة التشريعية». أما النائب غازي يوسف، فسيحضر ليعلم ما هو مطروح بالنسبة إلى العسكريين، إذ «ليس بين أيدينا مشروع محدد نناقشه، فنحن لا نستطيع أن نقارب الاعتراضات على أساسات الرواتب فحسب من دون أن نتطرق إلى التعويضات التي يتقاضاها الضباط وفق الجدول رقم 6 والتدبير رقم 3، وما إذا كانت هذه الامتيازات ستدخل ضمن الراتب أو لا».

النقاش يجب أن يتركز، بحسب يوسف، على الالتزامات التي طرأت على الخزينة ومنها تطويع 10 آلاف عسكري وإقرار بعض مشاريع القوانين، «وهنا نريد جواباً من وزير المال عما إذا كانت هذه الالتزامات ستبقي العجز في الموازنة (الافتراضية) 7700 مليار ليرة، أو ستزيده، وهل يمكن أن نحكي بالسلسلة وإغفال مترتبات هذه الأعباء الجديدة على الوضع الاقتصادي والمالي؟». لا يقنع هذا الكلام الناشطين من معلمين وموظفين. برأيهم، لم

يكن تاليف لجنة من الضباط والاختصاصيين لوضع الصيغة النهائية للمشروع المستقل ليتم من دون المباركة السياسية للخطوة، ولو لم تكن هناك نية بالمماطلة والتسويق، وصولاً إلى تطوير السلسلة.

يسأل هؤلاء: «هل ستكون جلسة اللجان المشتركة مجرد حفلة مزايدات وتضييع وقت؟ وهل سينتظر النواب إنجاز لجنة العسكريين لعملها وهي كانت قد استمهلت شهراً لذلك أم أنهم سيقرون التعديلات المطروحة على سلسلة المعلمين والموظفين ومن ثم يقرون سلسلة العسكريين التي ستحال أولاً على مجلس الوزراء ومن ثم على المجلس النيابي؟». الجلسة اليوم يرأسها نائب رئيس مجلس النواب فريد مكارى،

## تقرير

«الوظائف أو الامتيازات»، على دول المنطقة أن تختار: إما تبني سياسات تؤمن الوظائف الكافية والجيدة للشباب الوافدين إلى سوق العمل والمتعطلين، وإما مواصلة السياسات المحابية للشركات ذات النفوذ والعلاقات السياسية، التي أدت إلى ضرب قواعد المنافسة والنمو لمصلحة تحقيق الأرباح «الربعية» السهلة لقلّة من المحظيين... هذه خلاصة تقرير جديد صدر عن البنك الدولي

# النخب السياسية تربح من امتيازاتها

محمد وهبة

ليس لبنان حالة فريدة في المنطقة، حيث تغطي المصالح الخاصة «الدينية» على ما عداها في تحديد سياسات الدولة وتطبيقها. هذا ما يمكن استخلاصه سريعاً من التقرير الجديد الصادر عن البنك الدولي تحت عنوان «الوظائف أو الامتيازات: إطلاق الإمكانيات لخلق فرص العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». فالتقرير المذكور يقول إن «بلدان المنطقة العربية تجد نفسها مضطرة إلى مواجهة واقع أليم، هو أنها لن تستطيع خلق ما يكفي من الوظائف لمئات الآلاف من الشباب الذين يدخلون سوق العمل كل سنة لو استمرت اقتصاداتها على ما هي عليه الآن. وسيتواصل السخط الشعبي الذي تشهده المنطقة جنباً إلى جنب مع الخمول الاقتصادي الذي تعاني منه على نطاق واسع. فما الذي يمكن عمله لتغيير هذا الوضع؟».

قد لا يكون البنك الدولي هو الجهة المخولة الإجابة عن السؤال المطروح، ولا سيما في ضوء موقعه في «العولمة» المحققة ووصفاته «المجزبة» التي أدت إلى المزيد من الماسي في العالم، إلا أن انتقاد نظام «الامتيازات»، أو ما يسمى «رأسمالية الإصحاب» أو «الغنائمية»، يعتبر عن «المأزق» الذي يعانيه البنك الدولي في دراساته الحديثة في المنطقة، بعد عقود من تمجيد «السياسات» معدّلات البطالة بين الشباب العرب ورفع منسوب الهجرة وتراجع النمو وإنهيار نموذج التنمية. يقول البنك الدولي إن هناك مشكلة «تكمّن في السياسات القديمة العديدة التي لا تزال تحمي مصالح



يعرض التقرير تحليلاً شاملاً لما يصيب المنافسة من أضرار بسبب الامتيازات التي تحصل عليها الشركات ذات العلاقات السياسية. ففي مصر، تراجع نمو الوظائف نحو 1,4 في المئة سنوياً حين دخلت شركات ذات علاقات نفوذ قطاعات جديدة. ويوضح أن 71 في المئة من الشركات ذات العلاقات السياسية في مصر، والتي لا تشكل سوى 4 في المئة من جميع الشركات، تباع منتجات يحميها ما لا يقل عن ثلاث حواجز فنية على الواردات. وفي تونس تعمل 64 في المئة من الشركات ذات العلاقات السياسية في قطاعات تخضع لقيود على الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل 36 في المئة فقط من الشركات التي ليس لها علاقات سياسية. يقول مارك شيفباور، الخبير الاقتصادي في البنك الدولي والمؤلف الرئيسي للتقرير، إن «الشركات الجديدة والمبتكرة تواجه مجموعة من العقبات في بيئة الأعمال المنتشرة لأنها تفيد عدداً قليلاً من الشركات ذات العلاقات السياسية».

من ذوي التعليم الجيد نسبياً الباحثين عن عمل إلى الالتحاق بقطاعات خدمية متدنية الإنتاجية في مجالات تجارة التجزئة، والفنادق والمطاعم، وهي وظائف غالباً ما تكون قليلة المزايا ولا توفر الكثير من فرص الترقى». يشير التقرير إلى النمو الاقتصادي الضعيف في المنطقة خلال العامين الأخيرين، لافتاً إلى أنه كان مدعوماً بالتغيرات الديموغرافية فيما كانت الإنتاجية متدنية. أما خلق الوظائف فقد كان ضعيفاً جداً وقاصراً عن استيعاب أعداد الوافدين إلى سوق العمل. نتج من هذا الأمر بطالة مرتفعة ووظائف في السوق غير النظامية. حال لبنان قد تكون الأسوأ بحسب المؤشرات الواردة في

مؤسسات الأعمال المملوكة للنخب المتمنعة بنفوذ سياسي». ويظهر التقرير إلى أي حد تؤدي تلك السياسات (الموضوعة لمنع المنافسين أو ردهم مع السماح للنخب بجني الأموال بسهولة أو «التريح») إلى تشويه نهوض الاقتصادات بعملها الطبيعي بحيث «صبحت الصلات السياسية أكثر أهمية للنجاح من روح الابتكار».

يذعي البنك الدولي أن البيانات الرسمية «لم تتوافر إلا بعد الربع العربي في عام 2011»، ما اتاح لباحثي البنك الدولي الفرصة للمقارنة بين الأداء المتعلق بخلق فرص العمل بالمنطقة من جهة، وبين السياسات التي تشكل هذا الأداء من جهة أخرى. وتكشف هذ البيانات «كيف أن الشركات المرتبطة بأنظمة الحكم تحصل على مزايا أو امتيازات تجارية بلا وجه حق». وتكشف «أن القوانين والتشريعات السارية توفر الحماية للمتقدمين بدلاً من أن تشجع المشاريع الجديدة، وهو ما يقلل من فرص تحويل الأفكار الجيدة إلى مشاريع جديدة. ففي المتوسط، لا تشهد المنطقة سنوياً سوى إنشاء ست شركات ذات مسؤولية محدودة فقط لكل 10 آلاف شخص ممن هم في سن العمل، في مقابل معدل قدره 20 شركة في المتوسط في 91 بلداً نامياً. وما يصل إلى 40 و 80 شركة في شيلي وبلغاريا، على الترتيب». يعني ذلك، بحسب التقرير، أنه على الرغم من وجود أكثر من 65% من سكان معظم بلدان المنطقة في سن العمل، فإن طاقة أعداد متزايدة من الأيدي العاملة تذهب هباءً إلى حد بعيد. وبدلاً من أن يشغلوا الوظائف العالية الإنتاجية التي تحتاج إلى مهارات (كالمعمل مثلاً في صناعة برامج الكمبيوتر) يضطر الكثيرون

الشركات الأكثر خلقاً للوظائف هي الشركات المجهريّة الناشئة

التقرير. فالشركات الناشئة البالغة الصغر أسهمت بنحو 177% من صافي فرص العمل الجديدة في لبنان خلال الفترة الممتدة بين عامي 2005 و 2010. واللافت أن الشركات الأكثر خلقاً للوظائف هي الشركات المجهريّة الناشئة، إذ «إن غالبية الوظائف الجديدة في لبنان وتونس ناتجة من المؤسسات الجديدة خلال فترة بدايتها. وتبيّن أن العدد الأكبر من الوظائف ولدته المؤسسات التي

لا يتجاوز عدد مستخدميها 4 أفراد. والمؤسسات المجهريّة الناشئة ولدت نحو 66 ألف فرصة عمل في لبنان بين عامي 2005 و 2010». تتركز هذه الوظائف في الأعمال المتصلة بالخدمات، فعلى سبيل المثال تبلغ حصة الوظائف في قطاع الصناعة 16%، فيما تبلغ حصة الإنشاءات نحو 7% وحصة تجارة التجزئة 13%... لكن الحصة الأكبر هي للأعمال التي لا تصنف واضحاً لها